

بيان

اللجنة الوطنية لضحايا النظامين الأساسيين 1985 و 2003



تعلن اللجنة الوطنية المنعقدة بنادي الأعمال الاجتماعية بالرباط عقب المسيرة ليوم الأربعاء 10 فبراير 2016، وبعد عقد لقاء تقييمي للمرحلة السابقة، وتقريري للمرحلة القادمة، والذي توج ببيان ختامي تم نشره يوم 11 فبراير 2016، وأمام عدم استجابة الوزارة الوصية، ومن خلالها الحكومة لمطلبنا المشروع، وحقنا في الترقية للسلم 11 إسوة بباقي الفئات التعليمية الأخرى ابتداء من 2012 تقرر ما يلي:

1. مواصلة النضال وبقوة، إلى حين التسوية الشاملة لملف المطابي.
2. دعوة اللجن الجهوية للهيكلة، ولمباشرة التعبئة الفعلية بالمؤسسات التعليمية والإدارية.
3. عدم اعتبار الأخبار المروجة حول إيجابية الملف في غياب التصريح الرسمي والمسؤول.
4. أخذ الحيطة والحذر من كل تغريدة لا يكون مصدرها من اللجنة الوطنية الرسمية.
5. المشاركة في المحطات النضالية المقبلة فرض عين على كل متضررة ومتضرر، متقادع أو مزاول على حد سواء.
6. دعوة جميع مكونات المدرسة العمومية وجمعية الإدارة التربوية وجمعية المراقبة التربوية وأساتذة التعليم الإعدادي والتأهيلي والمقتصدين والملحقين الإداريين من أجل التضامن وتنمية الصفة النضالي.
7. دعوة جميع النقابات لانخراط الطوعي، وهذه المرة بإزالة جميع مكاتبها المحلية والإقليمية والجهوية والوطنية.

لكل ذا وذاك، تعلن اللجنة الوطنية لضحايا النظامين الأساسيين الجائرين، خوض إضراب وطني يوم الاثنين 7 مارس 2016 مع وقفه أمام وزارة التربية الوطنية على الساعة 10 صباحا، متبوعة بمسيرة جماهيرية نحو مجلس البرلمان، مطالبة بالإنصاف وبرد الاعتبار لها،
فما ضاع حق وراءه طالب.

الاثنين 15 فبراير 2016

